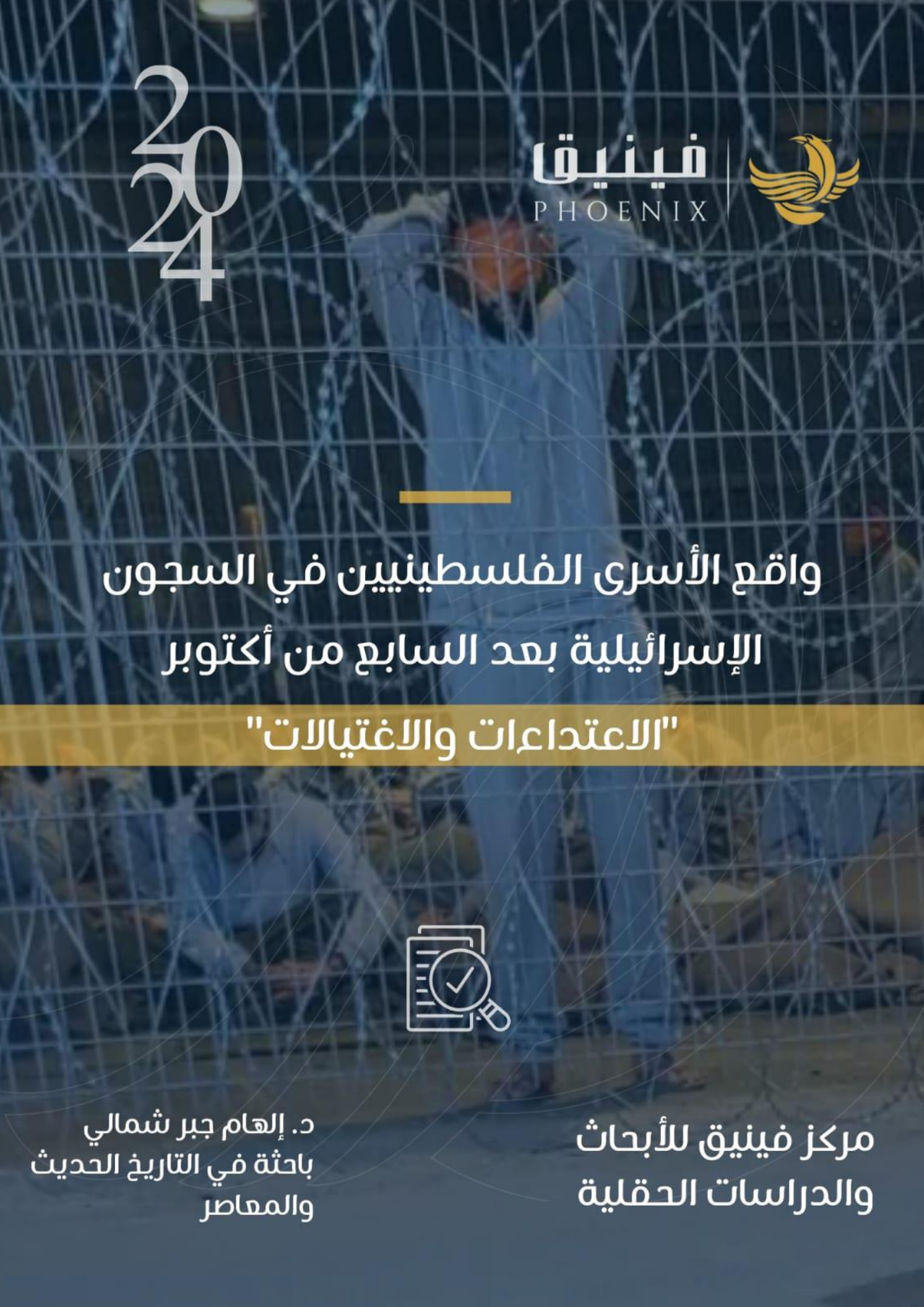

فينيق
PHOENIX

2024

واقع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد السابع من أكتوبر

"الاعتداءات والاغتيالات"

مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية

د. إلهام جبر شمالي
باحثة في التاريخ الحديث والمعاصر

مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية

واقع الأسرى الفلسطينيِّين في السُّجون الإسرائيليَّة بعد السَّابع من أكتوبر

(الاعتداءات والاغتيالات)

د. إلهام جبر شمالي

باحثة في التاريخ الحديث والمعاصر

غزة - فلسطين

مايو ٢٠٢٤

المحتويات

رؤيتنا	٣
رسالتنا	٣
مقدمة	٤
أولًا: حالة الاعتقالات:	٥
ثانيًا: تصاعد الهجمة الإسر ائيليَّة على الأسرى الفلسطينيِّين:	٧
ثالثًا: أوضاع أسرى قطاع غزة داخل السُّجون الإسر ائيليَّة:	٨
ر ابعًا: الاعتقال الإداري للأسرى الفلسطينيِّين:	٩
خامسًا: وضع الأسيرات الفلسطينيَّات داخل السُّجون الإسر ائيليَّة:	١٠
سادسًا: أوضاع الأطفال الفلسطينيِّين الأسرى داخل السُّجون الإسر ائيليَّة:	١٢
سادسًا: مأسسة الانتهاكات الإسر ائيلية بحقِّ الأسرى:	١٣
خاتمة	٢٤

رؤيتنا

مؤسَّسة فلسطينيَّة مستقلَّة غير ربحيَّة، تأسَّست في إطار مسؤوليتها تجاه المجتمعات الفلسطينيَّة لتلبية احتياجاتهم السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة من خلال تقديم خدمات بحثيَّة عميقة، تعمَلُ على تمكين المجتمع الفلسطيني على المستوى الفردي والجماعي، ومعالجة تحدِّياته المختلفة.

يعمل المركز على استخدام أساليب متنوعة لجمع البيانات الكميَّة والنَّوعيَّة لمعالجة الأزمات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الَّتي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، من خلال عدة برامج ومشاريع بحثيَّة سنويَّة وشهريَّة لتقديم تصوُّرات علميَّة وعمليَّة لصانع القرار الفلسطيني. من أجل اتخاذ الإجراءات اللَّازمة لمعالجة التحدِّيات المختلفة.

رسالتنا

دعم كافة الجهات والشَّرائح الفاعلة في المجتمع الفلسطيني وصناع القرار الفلسطيني بدراسات حقليَّة ودقيقة، مبنيَّة على مسوحات علميَّة ومنهجيَّة، تتَّسم بالشَّفافيَّة والمصداقيَّة والحياديَّة في كافَّة التَّخصُّصات والمجالات الحيويَّة.

مقدمة

انتهجت حكومة اليمين الإسرائيلي منذ بداية عام ٢٠٢٣م سياسة التَّشديد في احتجاز الأسرى، متخذة سلسلة من الإجراءات القانونيَّة الهادفة لقوننة عمليَّات الاعتقال، حيث قامت بإصدار جملة من التَّعديلات للأوامر العسكريَّة لتوسيع عمليَّات الاعتقال، وبادرت بإقرار مجموعة من الأوامر العسكريَّة، والتَّعديلات على القوانين السَّابقة الَّتي فاقمت واقع الأسرى يومًا بعد يوم، فما زال - حتى كتابة هذه الورقة- ما يقارب من عشرة آلاف أسير يقارعون مصلحة السُّجون وقوات الجيش الإسرائيلي بأجسادهم الهزيلة، وأمعائهم الخاوية؛ ولكن إرادتهم القويَّة كفيلة بوقف القمع اليومي الَّذي تمارسه وحدات السُّجون المتعددة، فما يقوم للأسرى داخل السُّجون هو صورة مصغرة من النِّضال والكرامة الفلسطينيَّة.

فقد اعتقلت دولة الاحتلال منذ احتلال الأراضي الفلسطينيَّة عام ١٩٦٧م أكثر من مليون فلسطيني، بعضهم لأكثر من مرة، بالإضافة إلى آلاف الجنود والمواطنين العرب، والمتضامين من جنسيَّات أجنبيَّة، هذا وتعدُّ نسبة المعتقلين الفلسطينيِّين إلى إجمالي عدد الفلسطينيِّين هي الأكبر، إذ بلغت نسبتهم نحو ٢٠% من الشعب الفلسطيني، ذاقوا ويلات السَّجَّان الإسرائيلي، وتزايدت بصورة كبيرة خلال عامي ٢٠٢٣-٢٠٢٤م، تزامنًا مع الحرب الإسرائيليَّة على قطاع غزة، وارتفعت وتيرة الهجمة الإسرائيليَّة في كافَّة المدن الفلسطينيَّة.

حيث تناقش هذه الورقة أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال خلال حرب طوفان الأقصى منذ السَّابع من أكتوبر حتى أوائل أيار/ مايو من عام ٢٠٢٤م، من حيث تزايد حالة الاعتقالات، وأوضاع المعتقلين، مع تسليط الضَّوء على أوضاع أسرى قطاع غزة وتصنيفهم داخل السُّجون.

يمكن تصنيف الأسرى في السُّجون الإسر ائيليَّة إلى ثلاث فئات:

١. أسرى فلسطينيون يتوزَّعون على السُّجون الإسرائيليَّة، وصُفِوا بالسُّجناء الأمنيِّين" السِّياسيِّين" بعد وقبل السَّابع من أكتوبر.

٢. أهالي غزة الَّذين كانوا يتواجدون داخل الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة ١٩٦٧م؛ بموجب تصاريح عمل، أو الحاجة لعلاج طبي، تَمَّ تسليم معظمهم للجيش الإسرائيلي.

٣. أسرى من غزَّة من حركة حماس وغيرها جرى اعتقالهم يوم السَّابع من أكتوبر، وتمَّ أسرُهُم بسبب دخولهم الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة يوم السَّابع من أكتوبر، وآخرون تمَّ أسرهم مع الاجتياح البري لقطاع غزة.

أولًا: حالة الاعتقالات:

تصاعدت وتيرة الاعتقالات الَّتي نفذها جيش الاحتلال حتى تاريخ ١٧ إبريل عام ٢٠٢٤م بشكل ملحوظ، إذ بلغ العدد الإجمالي للأسرى نحو ٩.٥٠٠ أسير؛ إلَّا أنَّ هذه الحصيلة لا تشمل معتقلي قطاع غزة بعد السَّابع من أكتوبر، فإنَّ منهم ما يقارب من٦٠٠ أسير يقضون أحكامًا بالسِّجن المؤبد، أعلاهم حكمًا الأسير عبد الله البرغوثي المحكوم عليه بالسِّجن ٦٧ مؤبدًا[١]، ونحو ٨٠ أسيرة، وما يقارب ٢٠٠ طفل، وحوالي ٣٦٦٠ معتقلًا إداريًّا، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ الحركة الأسيرة[٢]، وبالتالي فإنَّ هناك عددًا كبيرًا من الأسرى تمَّ تحويلُهُم للاعتقال الإداري دون توجيه أيِّ تهمةٍ لهم.

وبلغت حالات الاعتقال خلال عام ٢٠٢٣م نحو ١١ ألف حالة اعتقال، أمَّا بعد السَّابع من أكتوبر فهناك أكثر من ٥٥٠٠ ألف معتقل، وأوضحت هذه الإحصائيَّة أيضًا أنَّ نسبة الاعتقال عام ٢٠٢٤م فاقت نصف حملات الاعتقال لعام ٢٠٢٣م، خلال الشُّهور الثَّلاثة الأخيرة فقط من عام ٢٠٢٤م.

وقد شَهِدَت مدينة القدس أعلى نسبة اعتقال عام ٢٠٢٣م بنحو ٣٢٦١، بينهم نحو ٦٩٦ طفلًا، واستمرَّت سلطات الاحتلال في سياسة الحبس المنزلي بحقِّ المقدسيِّين، فتحولَتْ بذلك البيوت إلى سجون قُيِّدت فيها الحريَّات، وأُجبِرَت العائلات على ممارسة دور السَّجان بحقِّ أبنائهم، وفق قرار المحكمة الإسرائيليَّة بمراقبة تحركات ونشاطات الموقوفين داخل بيوتهم، والمُجْحِفُ في الحبس المنزلي أنَّ تلك المُدَّة لا تُحسب من مُدَّة إيقافهم عند مثولهم للمحاكمة[٣]، بما يؤكد إلى أيِّ مستوى وصلَتْ حالة الهمجيَّة الَّتي بدا عليها جيش الاحتلال بتكثيف حملات الاعتقالات.

أمَّا أعلى نسبة اعتقال فتمَّت في شهر أكتوبر في قطاع غزة بحوالي ٢٠٧٠ أسيرًا، كما ارتفعت نسبة اعتقال النِّساء والفتيات في شهر أكتوبر بنحو ٦٦ أسيرة، أمَّا أعلى نسبة اعتقال للأطفال فكانت في شهر إبريل بنحو١٤٦ طفلًا[٤].

شمِلَتْ عمليَّة الاعتقال كافَّة الشَّرائح المجتمعيَّة من نشطاء سياسيِّين، ومثقفين، وناشطي شبكات التَّواصُل الاجتماعي، والمعلِّمين، والحقوقيِّين والصحفيِّين الذين قدر عددهم بنحو٥٦ صحفيًّا- أربعة منهم قيد الاخفاء القسري، منهم: نضال الوحيدي، وهيثم عبد الواحد، الَّذين اعتقلوا في بداية الحرب، أما محمود عليوة، ومحمد عرب فجرى اعتقالُهُم أثناء اقتحام مشفى الشِّفاء - حُوِّل

(١) مؤسسة الضمير، تقرير العام٢٠٢٣م، زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/٢١م https://2u.pw/9Pfg1hOG.

(٢) الأسرى بسجون إسرائيل، زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/١٥م، https://2u.pw/bR67xhIK.

(٣) مؤسسة الضمير، مرجع سابق، ص٥٠.

(٤) نشرة خاصة صادرة عن مؤسسات الأسرى لشهر تشرين ثاني/ أكتوبر عام ٢٠٢٣م.
زيارة الموقع١٨/٥/٢٠٢٤م https://2u.pw/QhxSXhEB.

منهم ٢٠ للاعتقال الإداري، اتُّهِمُوا بالتَّحريض على مواقع التَّواصُل الاجتماعي بنشر أخبار وصور حيَّة من الميدان عبَّرَتْ عن مدَى توحُّش جيشِ الاحتلال في حربِ الإبادة الجماعيَّة[١].

وتفتقر الإحصاءات الفلسطينيَّة والإسرائيليَّة إلى العدد الدقيق لأسرى قطاع غزة الَّذين قُدِّر عددُهُم بما بين٨٤٩- ٢٠٠٠ – أسير، وُصِفُوا بالمقاتل غير الشَّرعي وفقًا لإدارة مصلحة السُّجون الإسرائيليَّة.

(١) ورقة حقائق صادرة عن مؤسسات الأسرى عشية يوم الأسير الفلسطيني السابع عشر نيسان/ أبريل ٢٠٢٤م زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/١٥ https://hurryyat.net/archives/19781.

ثانيًا: تصاعد الهجمة الإسر ائيليَّة على الأسرى الفلسطينيِّين:

لم تتوانَ يومًا أجهزة دولة الاحتلال - بما فيها الجهاز القضائي- عن مساندة الجيش وجهاز المخابرات، ومنحهما الغطاء الشَّرعي لكافَّة عمليَّات التَّعذيب والانتهاكات الجسيمة الَّتي ترتكب في حَقِّ الأسرى منذ اللَّحظة الأولى لعمليَّة الاعتقال والنَّقل إلى مراكز التَّحقيق والسُّجون، فأصبحت هناك علاقة متلازمة، فكُلَّما زادت الأوضاع الأمنيَّة سوءًا زادت حدَّة الهجمة على الحركة الأسيرة انتقامًا وإجرامًا.

وتُعدُّ السُّجون الإسرائيليَّة من أقسى السُّجون في العالم نظرًا لظروف الاعتقال بداخلها، فهي تُعدُّ من أسوأ عشرة سُجون على مستوى العالم جراء التعذيب والقتل المُنظَّم للأسرى والاستهتار الطبي،" إنَّ استخدام مصطلح الباستيلات الصُّهيونيَّة نسبة إلى سجن الباستيل، الَّذي أنشئ في فرنسا بين عامي ١٣٧٠- ١٣٨٣م كحصن للدِّفاع عن باريس، ثم استُخدم كسجن للمعارضين السِّياسيِّين، والمحرضين على الدَّولة، والجناة أخلاقيًّا، وتعدُّ الحياة فيه هيِّنة بالنِّسبة إلى قسوة الحياة في السُّجون الإسرائيليَّة"(١).

إنَّ الواقع الَّذي يعيشه الأسرى ما هو إلا فصل من فصول المُعاناة في حياة الأسرى الَّتي طالت حقوقهم الأساسيَّة؛ ولكن بعد السَّابع من أكتوبر ازدادت تلك الفصول قتامة وبؤسًا، فقد شهدت السُّجون حالةً استثنائيَّة بعد السَّابع من أكتوبر أظهرَتْ مدى ما تعرَّض له الأسرى من انتهاكات منذ بداية عام ٢٠٢٣م، لتبلغ ذروتها خلال الشهور الخمسة الأولى من عام٢٠٢٤م بتحولها إلى أداة للعقاب والانتقام. أصبحت مظاهر الحياة المحدودة داخل السجن شبه معدومة، جراء اقتحام القوات الإسرائيليَّة لأقسام السجون، وقطع الكهرباء عنها، وتحديدها بساعة واحدة في اليوم، ومصادرة الطعام، والمواد التموينيَّة الَّتي يشتريها الأسرى بدلًا من الطعام الرديء الَّذي يقدَّم لهم من مصلحة السجون، وحرمانهم من الخروج إلى الدورة لأكثر من شهر، كما حدث في سجن النَّقَب[٢].

كما طال الحبس في الزَّنازين لساعات النهار جميع الأسرى والمساجين الجنائيِّين، ومُنعُوا من أيِّ نشاط خارج الزَّنازين من تعليم، وعمل، وإعادة تأهيل، وبعد أسبوعين من اندلاع الحرب عادت الحياة في السُّجون الجنائيَّة لطبيعتها إلَّا أنَّ السُّجون الأمنيَّة" السِّياسيَّة" لم ير فيها الأسرى النُّور لأكثر من شهرين من الحبس داخل الزنازين، ولم يُسمَحْ لهم بالاستحمام لمدة أسابيع متتالية[٣].

(١) حمدونة، رأفت: الجوانب الإبداعية للأسرى في الفترة ١٩٨٥-٢٠١٥م، وزارة الإعلام الفلسطينية، الطبعة الأولى،٢٠١٨م، ص٤٧.

(٢) مؤسسة الضمير، مرجع سابق، ص٢٨.

(٣) أطباء لحقوق الإنسان: تقرير انتهاك ممنهج لحقوق الإنسان، وضع الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ٢٠٢٣/١٠/٧م، ٢٠٢٤م، ص١٢.

ثالثًا: أوضاع أسرى قطاع غزة داخل السُّجون الإسر ائيليَّة:

تجنبَتْ دولة الاحتلال استخدام مصطلح أسرى الحرب بحقِّ أسرى قطاع غزة، لتنأى بنفسها عن تحمل مسؤوليَّة حماية حقوق المعتقلين من القطاع مدنيِّين أو مقاتلين، فأطلقت عليهم مسمى "مقاتلين غير شرعيين" بعد السَّابع من أكتوبر، بموجب قرار وزير الدِّفاع الإسرائيلي يؤاف غالانت لتجريدهم من حقوقهم الأساسيَّة، وأُخْضعُوا لمتابعة الجيش وليس لمصلحة السُّجون، وبالتَّالي مُنع التَّواصل معهم من اللَّجنة الدَّوليَّة للصَّليب الأحمر، أو محاميهم، أو ذويهم، ولم تكشف أسماء من تمَّ اعتقالهم وظروف احتجازهم، ليتمَّ مثُولهم أمام القاضي عبر الفيديو كونفرنس دون أيِّ محامٍ[١]، مما يعني أنَّهم تعرضُوا لعمليَّة إخفاء قسري، وهي جريمة حرب يُعاقِب عليها القانون الدَّولي، ولا تسقط بالتَّقادم.

إنَّ عدم وجود إحصائيَّة رسميَّة للعُمَّال الغزيِّين الَّذين عمِلُوا داخل الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة بتصاريح عمل زاد من ضبابيَّة أوضاع أسرى القطَاع، فمَن أُعلِن عن اعتقالهم يبلغ عددهم ٤٠٠٠ معتقل، اعتقلوا من بداية العدوان بعد إلغاء تصاريح عملهم، ومعهم المرضى الَّذين يتلقون العلاج ليتمَّ اخفاؤهم قسريًّا، فيقول غالانت:" إسرائيل لم تُفْصح عن أيِّ معلومات، أو بيانات لأي جهة دوليَّة حول عدد المعتقلين من قطاع غزة أو السُّجون التي تمَّ نقلُهُم إليها"، ووفق وزارة العمل الفلسطينيَّة بلغ عدد تصاريح العمل الممنوحة لعمال القطاع نحو ١٨.٥٠٠ تصريح في السَّابع من أكتوبر؛ لكنها أطلقت سراح ٣.٢٠٠ ألف فلسطيني عبر معبر كرم أبو سالم، وأفاد بعضُهم بوجود عددٍ كبير من أسرى القطاع ما زالوا قيد الاحتجاز[٢].

بحسب النيابة العسكريَّة الإسرائيليَّة لا تنطبق على المقاتلين الشرعيِّين أحكام اتفاقيَّات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، والبروتكول الأول لاتفاقيَّات جنيف، ولا يتمُّ معاملتُهُم بمعاملة أسير الحرب بموجب الاتِّفاقية الثالثة، ولا يوجد مسار قانوني يمرُّون عليه خلال فترة اعتقالهم، أو حتى الإفراج عنهم حال تمَّ التَّوصُّل لوقف إطلاق النار، لذلك تمَّ احتجاز أكثر من ٨٠٠ معتقل في منشآت عسكريَّة، لمدة ٧٥ يومًا قابلة للتمديد إلى ما لا نهاية[٣].

(١) الأسير المحرر أيمن عبد الكريم عمارة، مقابلة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٣م

(٢) أطباء لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص٦.

(٣) المرصد الأورومتوسطي https://euromedmonitor.org/ar/article/6214.

رابعًا: الاعتقال الإداري للأسرى الفلسطينيِّين:

زادت حدَّة الاعتقال الإداريّ عام ٢٠٢٣م، وصنف بالأعلى منذُ الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧م، واستمرَّ بشكل سافر عام٢٠٢٤م، فوصل عدد أوامر الاعتقال الإداري إلى نحو ٥٥٠٠ أمر جديد أو تجديد لأوامر سابقة دون تقديم أيّ لوائح اتّهام ضد المعتقلين، لحرمانهم من حقوقهم الأساسيَّة والإنسانيَّة لضمان محاكمة عادلة، وتلجأ سلطات الاحتلال إلى الاعتقال الإداري كخيار أول وأخير لقمع الفلسطينيِّين وإحكام قبضتها عليهم، وتستخدمه كإجراء عقابي - وليس كتدبير احترازي- على الرَّغم من مخالفته للمادة(١٤٧) من اتِّفاقيَّة جنيف الرابعة، وما أكَّد عليه البروتوكول الإضافي الأوَّل المكمِّل لاتِّفاقيَّات جنيف بنص المادة ٨٥ واعتبرها جرائم حرب[١].

لا يستند الاعتقال الإداري إلى أيّ مُسوّغ قانوني، ويتمُّ خارج القانون ودون أيّ تهمة، ويبقى الأسير دون محاكمة، وكثيرًا ما تلجأ إليه دولة الاحتلال لتشكيل محاكم عسكرية لمحاكمة الأسرى، وتمديد اعتقالهم عبر جهاز المخابرات الإسرائيليَّة، اعتمادًا على ملفات سريَّة لدى جهاز المخابرات لا يمكن للأسير أو محاميه الاطلاع عليها[٢]، حيث بلغ عدد المعتقلين إداريًّا نحو ٣٦٦٠ أسيرًا، من بينهم ٢٢ سيدة، وأكثر من ٤٠ طفلًا، ويعتبر عددًا غير مسبوق في تاريخ الحركة الأسيرة، كما تمَّ إصدار أوامر بتوقيف أسرى قطاع غزة لمدة تزيد عن ثلاثة شهور قابلة للتمديد، بمصادقة من الكنيست الإسرائيلي، ومنع أهلهم من زيارتهم طيلة مدَّة الحرب.

(١) داود، محمد: انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩م، دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، ٢٠١٧م، ص١٣١.

(٢) مؤسسة الضمير، ٢٠٢٠، ص٦٠.

خامسًا: وضع الأسيرات الفلسطينيَّات داخل السُّجون الإسر ائيليَّة:

استمرَّت دولة الاحتلال في التَّعدِّي على الأسيرات الفلسطينيَّات، وتعريضهنَّ للتَّعذيب والتَّنكيل، والإهانة اللفظيَّة، وانتهاك أبسط حقوقهنَّ، ووصل الأمر إلى التَّحرُّش الجنسي بهنَّ، وتهديدهنَّ بالاغتصاب [١]، وجرى تجريدهنَّ من ملابسهنَّ على يدِّ المجنَّدات الإسرائيليَّات، والجنود أيضًا، وإجبارهنَّ على خلع الحجاب، واحتجازهنَّ في ظروف قاسيَّة ومأساوية داخل أقفاص في البرد الشَّديد أثناء عمليَّة الاستجواب، ومطالبتهنَّ بتسجيل مقاطع مصورة لمهاجمة المقاومة الفلسطينيَّة، وسرقة ما يمتلكن من مصاغٍ ذهبيَّة وأموال نقديَّة[٢].

زادتِ الإجراءات القمعيَّة ضد الأسيرات التي فرضتها مصلحة السُّجون منذ السَّابع من أكتوبر عبر حرمهن من الكانتين، أو الخروج إلى الدَّورة، بل مُنعت أسيرات القطاع من الخروج إلى دورة سجن الدَّامون، والاختلاط مع بقية الأسيرات نهائيًّا، وقطعت عنهنَّ المياه والكهرباء، ومنعْنَ من الالتقاء معَ عائلتهن أو مقابلة المحامين[٣]، ووصل الأمر إلى اقتحام غرف وزنازين السِّجن، ورشِّ الغَاز عليهنَّ، مع علم مصلحة السُّجون بوجود الأطفال، وكبار السن، والمرضى، وارتكاب تحرُّشات جنسيَّة، وتهديد بعضهنَّ بالقتل[٤].

تشير (ب، ك)" أدخلتني المجنَّدة إلى غرفة، وقامت بتفتيشي تفتيشًا عاريًا، وأثناء التفتيش قامَتْ بضربي، صفعة على وجهي وعلى ظهري، وداسَتِ المجنَّدة على قدمي بحذائها، وشدَّت لي شعري"، تؤكد الأسيرة المحررة عطاف جرادات أن الأسيرات تعرضنَ بعد السَّابع من أكتوبر للضَّرب المبرح والإهانة، وتمَّ عزلهنَّ وحرمانهنَّ من الفراش والأغطية، ووُصفَت الأوضاع في السُّجون الإسرائيليَّة بأنَّها " سيِّئة للغاية، حيث تمَّ سحب كلِّ شيء من غرف الأسيرات"[٥].

وقد حذَّر تقرير الأمم المتَّحدة الصَّادر في ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٢٤م من الاعتقال التَّعسفي لمئات النِّساء والفتيات الفلسطينيَّات، وكلِّ ما من شأنه أن يمسَّ بكرامة الأسيرات من معاملة غير إنسانيَّة، وحرمانهنَّ من احتياجاتهنَّ الأساسيَّة الخاصَّة كالغذاء والدَّواء، وعدم السماح لهنَّ بحيازة ملابس خاصَّة بهنَّ سوى غيارين، وهو ما أكَّد عليه تقرير الأمم المتَّحدة بقوله: " إنَّنا نشعرُ بالأسى

---

(١) Israel/oPt: UN experts appalled by reported human rights violations against Palestinian women and girls https://2u.pw/LnyG98ON.

(٢) ملخص معطيات حملات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر حتى تاريخ ٢٠٢٤/٥/٨م؛ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/٢١م https://2u.pw/1IRCgYQs.

(٣) مؤسسة الضمير: مرجع سابق، ص٤٨.

(٤) جمعية حقوق المواطن في إسرائيل زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٨ https://www.acri.org.il/post/992.

(٥) مقابلة أجرتها مؤسسة الضمير، مرجع سابق، ص٤٥.

إزاء التَّقارير الَّتي تفيد بأنَّ النِّساء والفتيات الفلسطينيَّات المحتجزات تعرضْنَ أيضًا لأشكال متعدِّدة من الاعتداء الجنسي، وتجريدهنَّ من ملابسهنَّ وتفتيشهنَّ...فما لا يقل عن معتقلتين فلسطينيَّتين تعرضتا للاغتِصاب، وأخريات تعرضْنَ للتَّهديد بالاغتصاب والعنف الجنسي، وأنَّ الجيش التقط صورًا للمعتقلات في ظروفٍ مهينة، ونشرها على الإنترنت"[١].

المقلق أكثر أن هناك فتيات اختفين بعد اجتياح الجيش الإسرائيلي، كما أكَّد التقرير بأن " هناك تقارير مثيرة للقلق عن رضيعة واحدة على الأقل نقلها الجيش قسرًا إلى إسرائيل، وعن فصل أطفال عن والديهم، وما يزال مكان وجودهم مجهولًا"[٢].

واستخدِمَتِ الفلسطينيَّات كرهائن للضَّغط على أحد أفراد العائلة لتسليم نفسه، عدا عن الإساءة إليهنَّ لفظيًّا، وشتمهنَّ بألفاظ نابية وبذيئة، ووصل عدد الأسيرات بعد السَّابع من أكتوبر إلى نحو ١٨٤ أسيرة، بقي منهنَّ حتَّى السابع عشر من إبريل نحو ٨٠ أسيرة، ثلاث منهن رهن الاعتقال الإداري قبل السَّابع من أكتوبر، دون احتساب مجمل أسيرات قطاع غزة اللَّواتي تعرضْنَ للاعتقال في معسكرات خاصَّة[٣].

يُذْكَر أنَّ دولة الاحتلال لم تحترم بنود الصَّفقة الَّتي عقدت بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٤م حيث أعادت اعتقال عدد من الأسيرات المفرج عنهنَّ في الصَّفقة، وقامت باستدعائهنَّ للمحكمة أو مراكز الشرطة، فالأسيرة نفوذ حماد تسلَّمت استدعاء من محكمة نتانيا بتاريخ ٢٠٢٤/١/٣١م بسبب شكوى مرفوعة ضدها من إحدى السَّجانات، وكذلك الأسيرة فدوى حمادة الَّتي اتهمت من المحكمة بارتكابها مخالفات خلال فترة سجنها علَى الرَّغم من عقد صفقات التَّبادل[٤].

(١) https://2u.pw/LnyG98ON :Israel/oPt.

(٢) الأورمتوسطي يشدد على أهمية بيان الأمم المتحدة، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/٢١م https://2u.pw/3p7G5afk.

(٣) المرجع السابق.

(٤) مؤسسة الضمير: مرجع سابق، ص٢٥.

سادسًا: أوضاع الأطفال الفلسطينيّين الأسرى داخل السُّجون الإسر ائيليَّة:

كثَّفَتْ دولة الاحتلال من إجراءاتها القمعيَّة باستهداف الطُّفولة الفلسطينيَّة، باعتقال ١٠٨٥ طفلًا عام٢٠٢٣، منهم نحو ٣٥٥ طفلًا تمَّ اعتقالُهُم بعد السَّابع من أكتوبر، وهو استكمال للنَّهج الإسرائيلي الَّذي يتعمَّد استخدام الأطفال كرهائن، وإطلاق النار عليهم، واحتجازهم في أماكن مخالفة للقانون الدَّولي في ظروف قاسية ومأساوية ضمن إطار الإبادة الجماعيَّة الَّتي يتعرَّض لها أبناء الشَّعب الفلسطيني[١].

مازال هناك أكثر من ٢٠٠ طفل ممن تقلُّ أعمارهم عن ١٨ عامًا، حُول منهم ٤٠ طفلًا للاعتقال الإداري، ونحو ٢٤ طفلًا من القطاع في سجن مجدو، بالإضافة إلى وجود أطفال في معسكرات تابعة للجيش الإسرائيلي جرى إخفاؤهم بشكل قسري بموجب الأمر العسكري رقم(١٣٢)الخاصّ باعتقال الأطفال، وتمَّت مصادرة حريتهم والزَّج بهم في مراكز الاعتقال والتوقيف، وتتمُّ محاكمتُهُم أمام المحاكم العسكريَّة الإسرائيليَّة وليستِ المدنيَّة[٢]، الأمر الذي يشكِّلُ مخالفة صريحة للاتِّفاقيَّة الدَّوليَّة لحقوق الطِّفل لعام ١٩٨٩م، وخاصَّة المادَّة رقم ٣١ الَّتي نصَّت على **" حقِّ الطِّفل في الرَّاحة، ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب، وأنشطة الاستجمام المناسبة، والمشاركة بحريَّة في الحياة الثقافيَّة"**[٣].

إنَّ أبشع جريمة ترتكبها دولة الاحتلال بحقِّ الأطفال استخدام أسلوب الحبس المنزلي للالتفاف على القوانين الإسرائيليَّة لاعتقال الأطفال تحت سن ١٤ سنة، الأمر الَّذي تمَّ تطبيقُهُ على أطفال القدس بشكلٍ خاص، وهو أسلوب قمعي وغير أخلاقي، ومخالف للمبادئ والقيم الإنسانيَّة، ممَّا يترك آثارًا نفسيَّة سيِّئة على حالة الطفل، ويبقيه في حالة توتر وقلق متواصل.

(١) وكالة وفا، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/٢١م، https://2u.pw/Lgqafubw.

(٢) أمد في يوم الأسير، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/٢١م، https://www.amad.com.ps/ar/post/533605.

(٣) نص الاتفاقية، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/٢١م، https://2u.pw/6DMCt.

سادسًا: مأسسة الانتهاكات الإسر ائيلية بحقِّ الأسرى:

بدأَتْ عمليَّة مأسسة التَّضييق على الأسرى مع شنّ وسائل الإعلام الإسرائيليَّة حملة شرسة ضد الأسرى عن طريق إعطاء انطباع بأنهم يعيشون حياة تشبه "فندق خمس نجوم"، وأصبح ذلك خطابًا عامًّا لأعضاء حكومة اليمين، الَّتي عملت على سنّ مجموعة من القوانين والتعليمات الَّتي من شأنها أن تزيد من معاناة الأسرى، وتهدف إلى نزع رغبة الفلسطينيّين في المقاومة والنِّضال.(١)

أعلنت مصلحة السُّجون حالة الطَّوارئ بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٧م فخفضَتْ شروط الحياة إلى أدنى حدٍّ من الشُّروط المعيشيَّة للأسرى المُصنَّفين أمنيًّا، وعلَّقَت العمل باللَّوائح والأنظمة المتعلِّقة بشروط حياة الأسرى، وألغتْ كافّة الأنشطة حتَّى تاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٩م، واعتبرت أنَّ ما كان ممنوحًا للأسرى سابقًا لن يكون بعد ذلك اليوم، فمنعَتْ الأسرى من الخروج من زنزاناتهم، وكثَّفت عمليَّات التَّفتيش من قِبَل الوحدات الخاصَّة داخل الغرف، وأوقفت زيارات الصَّليب الأحمر وأهل الأسرى للأسرى، أو حتى استخدام الهاتف، والتَّحكُّم في نوعيَّة وكميَّة الطَّعام، ومن ثمَّ تمَّ تمديد الأمر وفق قانون حالة الطوارئ، وهو ما زال ساريًا حتَّى اليوم[٢]، وبالتَّالي توقَّفَت الزِّيارات العائليَّة منذُ سبعة أشهر، ولم يعُدْ هناك أيّ تَواصل بينَ الأسرى وعائلَاتِهم، الأمر الَّذي زاد من ضبابيَّة الأوضاع داخل السُّجون الإسرائيليَّة.

كما ناقش الكنيست مشاريع قوانين متعددة قبل السَّابع من أكتوبر، خلقت جوًّا عامًّا وشرعيًّا لانتهاك حقوق الأسرى، حتَّى لو لم يتمَّ إقرار مثل تلك القوانين؛ إلَّا أنَّها تُناقِض التَّشريعات القائمة وحقوق الإنسان، كقانون الإعدام، حيث تمَّ اقتراح تطبيق هذه العقوبة على كلّ من يقتل على أساس قومي، بشرط ألَّا يكون يهوديًّا، وجرَتْ محاولة لتسهيل قيام المحكمة بفرض عقوبة الإعدام عن طريق الاستعاضة عن شرط الموافقة بالإجماع، والاكتفاء بالموافقة من أغلبيَّة القضاة على الحكم على المتهم بالإعدام، بالإضافة إلى مسألة تمويل علاجات طبيَّة محسَّنة لجودة الحياة[٣].

خرَق قانون السُّجون قرار المحكمة الإسرائيليَّة لعام٢٠١٧م بتحديد حدٍّ أدنى للمساحة المعيشيَّة لكلّ أسير بنحو ٤.٥ متر، إذ خوَّل القرار لإدارة السُّجون عدم الالتزام بمساحة العيش المقررة لكلّ أسير أمني" سياسيٍّ"، ممَّا يعني حرمان الأسير من النوم على السَّرير[٤]، الأمر الَّذي يعني حشد المَزيد من الأسرى، ونشوء حالة من الاكتظاظ الكبير في الزَّنازين، وعدم وجود ما يكفي من البطانيَّات والأغطية، إذ صادق الكنيست على قانون الاكتظاظ بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٨م، الَّذي سمَح بتكديسٍ

---

(١) بدر، أشرف: مرجع سابق، ص٦.

(٢) تقرير العام ٢٠٢٣، زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/١٥م https://2u.pw/9Pfg1hOG.

(٣) أطباء لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص٤.

(٤) مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان: تقرير انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال لعام ٢٠١٩م، رام الله، ٢٠٢٠م، ص٣٠.

غير محدودٍ للأسرى والنَّوم على مراتب" فرش"[١]، فنُفِّذ القرار في سجن جلبوع وامتد إلى بقيَّة السُّجون، وتمَّ اعتماد احتجاز ما بين ١٢-١٤ أسيرًا بدلاً من٤-٥ أسرى في كلِّ غرفة، وإجبارهم على النَّوم على الأرض[٢].

تلك القرارات غير الشرعية ضيَّقت الحال على الأسرى، فقُدِّمَتْ التماساتٍ عدَّة لدى المحكمة ضد هذا القانون؛ لكنها رفضت هذه الالتماسات بحجَّة أنَّ انتهاكات حقوق الإنسان في أوقات الحرب لا يمكن مقارنتها بالتقييم في الحالات السِّلميَّة.

وضَع اليمينيُّ إيتمار بن غفير وزير الأمن القومي مخططًا لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤م للنَّيل مِن الأسرى داخل السُّجون عبر:" تحسين مستوى العقوبة، والسَّجن والتأهيل لمنع الحوادث"، والعمل على تعزيز سلطة الحكم في السُّجون إزاء السُّجناء الأمنيّين عبر تقليل الامتيازات الممنوحة للأسرى؛ ولكن خشية من تصاعد ردَّة فعل الأسرى، وخشيَّة من خوض إضراب مفتوح عن الطعام أوقفت حكومة نتنياهو تنفيذ مطالب بن غفير دون إلغائها(٣).

ولزيادة التَّضييق على الأسرى أصدر الحاكم العسكري أمرًا عسكريًّا مؤقتًا رقم(٢١٤٨) تمَّ بموجبه تمديدُ أمر الاعتقال من ٧٢ ساعة إلى ٦ أيام، وتمديد مدَّة تأجيل إطلاق سراح الأسرى، والمراجعة القضائيَّة لأوامر الاعتقال الإداري من ثمانية أيام إلى اثني عشر يومًا، مما يعني احتجاز الأسرى لمدَّةٍ طويلة دون محاكمة أو تهمة، ممَّا يتيحُ للحاكم العسكري مدَّة أطول لإصدار أوامر الاعتقال، وزيادة التَّنكيل بالأسرى، وحرمانهم من أدنى حقوقهم.

- **قانون المقاتل غير الشرعي:**

أصدر الكنيست الإسرائيلي عام ٢٠٠٢م قانون المقاتل غير الشرعي(أمر مؤقت)، الَّذي سمح باحتجاز المعتقل دون أيِّ تهم لفترات زمنيَّة تجدَّد كل ستَّة أشهر، ويسمح القرار باحتجاز أيِّ شخص يعتقد رئيس هيئة الأركان الإسرائيليَّة أنَّ إخلاء سبيله يُخلُّ بالأمن القومي الإسرائيليّ، وجرَى تعديل القانون بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٨م، وتطويعه ليطبَّق على أسرى قطاع غزة، وتمَّ تعديل القانون الخاصّ بأسرى القدس، والضَّفَّة الغربيَّة، والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، حيث أطلق عليهم القانون الأسرى الأمنيّين" السِّياسيِّين"، وهذا القانون يشبه قانون الاعتقال الإداري المطبَّق في الضَّفَّة الغربيَّة؛ بل يزيد عليه بأنه لا توجد رقابة قضائيَّة على قرارات رئيس هيئة الأركان الإسرائيليَّة[٤].

---

(١) أطباء لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص١٣.

(٢) مركز مدار، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/١٥م، https://2u.pw/CFTVWBod.

(٣)بدر، أشرف: مرجع سابق، ص٤.

(٤) الاحتلال أعاد الوضع إلى ما قبل تاريخ زيارة الموقع https://2u.pw/HRu8pQ4b.

إنَّ تعريف المقاتل غير الشرعي يمثِّلُ إشكاليَّةً في حدِّ ذاته، ويكمن في أنَّه يمثِّل أساسًا لانتهاك حقوق الإنسان، وهو ما رفضته منظمات حقوق الإنسان لأنه يخالف القانون الدَّولي.

ووفق بيانات مصلحة السُّجون فإنَّ هناك ما يقارب(٦٦١) معتقلًا على ذمَّة قانون المقاتل غير الشَّرعي[١]، والكثير منهم تمَّ اعتقالُهُم من داخل مستشفيات القطاع ومعهم عائلاتهم، وعدد منهم تابع للطَّواقم الطِّبيَّة، على الرغم من الحمَاية الممنوحة للطَّواقم الطبيَّة حتَّى في أوقات الحرب[٢].

واستكمالًا لحالة المماطلة بحق أسرى قطاع غزة أدخل تعديل آخر بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٥م أجاز احتجاز المعتقل لمدَّة ٤٢ يومًا قبل إصدار أمر الاعتقال، على أن تكون المراجعة القضائيَّة بعد ٤٥ يومًا من إقراره، ومنَع التَّعديل لقاء المحامي مدَّة ٨٠ يومًا، أما التعديل بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٨م فتمَّ من خلاله استبدال مدَّة أمر الاعتقال من ٢١ يومًا إلى ٤٥ يومًا، ومدَّة المراجعة رفعت من ٣٠ يومًا إلى ٧٥ يومًا، ووصل منع لقاء المحامي دون أمر محكمة إلى نحو ٧٥ يومًا، وعُدِّلَ قرار لقاء المحامي من قاضي المحكمة ووصل إلى نحو ١٨٠ يومًا.

مثلَتْ تلك التعديلات شكلًا من أشكال الإخفاء القسري الَّذي تمارسه دولة الاحتلال بحقِّ الأسرى، حيث تهدف إلى منع المحامين من رصد أو توثيق الجرائم التي ترتكب بحق الأسرى الذين يتعرضون لأبشع أنواع التعذيب في أماكن احتجازهم داخل السُّجون، وبذلك تنتهك حكومة الاحتلال ضمانات المحاكمة العادلة للأسرى عبر حرمانهم من حقوقهم في الحصول على الاستشارة القانونيَّة.

كما مارَسَ جيش الاحتلال بحقِّ مئات المدنيّين في القطاع عمليَّة إخفاء قسري ممنهج، إذ تمَّت عمليَّات الاعتقال بشكلٍ همجيٍّ وغير مسبوق، وفق ما نشره جيش الاحتلال من صور موثَّقة ومقاطع فيديو أوضحَتْ مدى المعاملة غير الإنسانيَّة الَّتي تعرَّض لها الأسرى، ويرفض الجيش أيَّ طلب للحصول على معلومات تخصُّ حال المعتقلين، ومضى أكثر من سبعة أشهر دون السَّماح لهم بمقابلة محام، وقوبلت جميع الالتماسات بالفشل لإخفاء الإجابة القانونيَّة حول وضعهم، الأمر الَّذي يعارض بنود اتِّفاقية روما الخاصَّة بالإخفاء القسري الَّتي دخلت حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٢م؛ وهو يمثِّلُ جريمةً ضدِّ الإنسانيَّة، ولا يخضع لقانون التَّقادم.

ووفقًا لشهادات الأسرى المفرج عنهم يعاني أسرى القطاع ظروفًا صعبة وغاية في القسوة بعد تجريدهم من ملابسهم وتكبيل أيديهم، وأرجلهم بالأكبال والأصفاد البلاستيكيَّة والحديديَّة منذ اللَّحظات الأولى للاعتقال، وإبقائهم شبه عراة، فيقول(ر.ل) : " تمَّ محاصرُتنا داخل بيتنا، ونقلنا إلى مستوطنة زكيم، بعدها نقلنا إلى بركسات الاعتقال مقيدين لمدة خمسة أيام، وأجبرنا على لبس

(١) قراءة لأبرز المعطيات المرتبطة بحملات الاعتقال خلال عام ٢٠٢٣م، زيارة الموقع بتاريخ /٢٠٢٤/٥م.
https://2u.pw/Z8cAZutE.

(٢) أطباء لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص٩.

البامبرز بعد تعريتنا، وتصويرنا وإطلاق الكلاب علينا، وضربنا ضربًا مبرحًا داخل خيم، خُصِّصَت لأسرى قطاع غزَّة، الَّذين قدِّر عدُدُهم بنحو ٦٠٠ أسير، بينهم كبار السِّنّ، والأطفال)[١]، كما تم إجبارهم على ترديد الأغاني الإسرائيليَّة، والنُّباح، وشتم المقاومة الفلسطينيَّة مقابل حُصُولهم على الطَّعام، ففي سجن عوفر سُمِعت أصوات صراخ أسرى قطاع غزَّة المُحتجَزين في قسم رقم ٢٣ جراء التَّعذيب والتَّنكيل بهم، واستُشهِد منهم اثنان جراء التَّعذيب، منهم الشَّهيد الأسير أحمد زقول هو أحد عُمَّال القطاع[٢].

وسادت لغة الانتقام على قوات جيش الاحتلال لحظة تنفيذ عملية الاعتقال، فيقول أيمن عبد الكريم عمارة الَّذي اعتقل لمدَّة (٥٤ يومًا): " دخلوا عليَّ بيتي، وأخرجوني منه بعد سرقة أموالي الَّتي بلغت نحو ٢٦ ألف دولار، من جندي عرَّف عن نفسه بأنه المنتقم(جاي أنتقم منكم)، بعد الضرب المبرح والتكبيل، وضِعْت وأسيران كانا برفقتي في الشارع، ونصبت حولنا أعلام دولة الاحتلال، وأطلقوا النار صوبنا من كلِّ اتجاه، مع تصويرنا والضحك بأصوات ساخرة، وأحرقوا البيوت المجاورة لنا بقنابل الدبابة، ليتمَّ نقلنا إلى فرقة ثانية في بيت لاهيا، ثم إلى مستوطنة زكيم، ثم إلى بركسات الاعتقال، ويحيط بنا أكثر من ٥٠ جندي معهم الكلاب الشرسة، في سجن النقب تمنينا الموت من هول الضرب، وأصبحت أجسامنا زرقاء منه"[٣].

- التَّنكيل بالأسرى:

عمِل حُرَّاس السُّجون وقوَّة متسادا على اختيار زنزانة واحدة أو اثنتين لتعذيب الأسرى والتَّنكيل بهم، يدخلها الحُرَّاس والقوَّة وهم مزوَّدون بالهراوات، ويضربون الأسرى داخل الزنزانة بالصَّفعات والرَّكلات، ويتحرَّشون بهم بشكلٍ مهينٍ، مع إجبارهم على تقبيلِ العلَمِ الإسرائيلي[٤]، ففي سجن كتسيعوت لم يخرج الأسرى إلى الساحات لمدة ٤٢ يومًا متواصلة، وقُطِعَتْ عنهم المياه والكهرباء بشكلٍ كامل باستثناء ساعة يوميًّا، ومُنِعُوا من الاستحمام وتبديل ملابسهم مدَّة ٣٠ يومًا، وأُغلقَ الكانتين والمغسلة منذ اليوم الأوَّل للحرب[٥].

حيث عكست المعاملة الَّتي اتَّبَعَها جيش الاحتلال معَ أسرى القطاع العنصريَّة المقيتة لدولة الاحتلال من اعتقال مهين، ولا إنساني بتجريد الأسرى من ملابسهم بشكل كامل خلال عمليَّة

(١).مقابل مع الأسير (ر.ل) من قطاع غزة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٣م.

(٢)استشهاد المعتقل ماجد زقول تاريخ الزيارة https://www.wafa.ps/Pages/Details/83793.

(٣) مقابلة مع الأسير المحرر أيمن عبد الكريم عمارة، بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٣م

(٤) أطباء لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص٢٥.

(٥) أطباء لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص٢٥.

الاعتقال، ونقلهم إلى جهة غير معلومة في شاحنات مكدَّسة[١]، وتحويلهم للحجز في معسكر سدي تيمان قرب مدينة بئر السَّبع، وسجن عناتوت قرب مدينة القدس المحتلَّة، واحتجاز آخرين في أقسام معزولة بسجن عوفر، ومراكز احتجاز أخرى، حيث وصفتها صحيفة هآرتس بأنها أقرب لسجن غوانتنامو، وسجن أبو غريب في العراق، حيث سمع الأسرى صوت صراخ أسرى القِطَاع جرَّاء التَّعذيب الَّذي يتعرضون له، بصورة انتقاميَّة همجيَّة وسلوك عدواني مقيت.

يعتبر معسكر سدي تيمان غير صالح للاحتجاز، حيث أخفيت فيه أسماء الطَّواقم الطبيَّة، لكي لا يتعرضوا لأيِّ مساءلة قانونيَّة، لكونهم يعالجون معتقَلِين في ظروف مأساوية، فلم تعرف أسماؤهم ولم يتمّ تسجيلهم في السِّجلَّات الرسميَّة لمصلحة السُّجون، وإنَّما تمَّ منحهم رقمًا عسكريًّا من خمسة أعداد للمعالجين، ويتم تعصيب أعين المعتقلين المرضى، وتقييد أيديهم وأرجلهم حتَّى أثناء تلقِّيهم العلاج، والتَّخدير العام أثناء العمليات لا يسمح به كاملًا[٢]، أي أنَّهم أرادوا زيادة ألم الأسرى الجرحى والمرضى بمنع التَّخدير عنهم حتَّى أثناء العمليَّات الجراحيَّة الصعبة.

لم يقفِ الأمر عند ذلك الحدِّ، بل طالب بن غفير في تغريدة له بتاريخ ١٤ نوفمبر بتطبيق حكم الإعدام على الأسرى، بعد زيارته لأحد السجون قائلًا:" يتلقون أشدَّ الشروط صرامة، ثمانية مسلحين مكبلي الأيدي في زنزانة مظلمة، وأسرَّة حديديَّة، ومراحيض في حفرة بالأرض، ونشيد الأمل يعزف باستمرار" للتشويش على الأسرى، وحرمانهم من الراحة والنوم، مشيرًا إلى أنَّ أسرى قطاع غزة لا يستحقون أن يروا الشَّمس، وأمر بنقلهم إلى قسم الزَّنازين في ركيفت المقام تحت سجن نيتسان بالرَّملة، الَّذي صنف بأنه من أسوأ السجون وأقدمها[٣].

حذر المرصد من وجود آلاف الأسرى الَّذين تمَّ إخفاؤُهم بشكل قسري من الأطفال والشَّباب وكبار السن، وما زالوا قيد الاعتقال داخل السُّجون تحت التَّعذيب الجسدي، والنَّفسي، والعنف الجنسيِّ، لنزع الاعترافات منهم، بحرمانهم من أدنَى حقوقهم الآدميَّة، وتعرضهم للمساومة والابتزاز للتَّعاون مع الجيش والشَّاباك الإسرائيلي أثناء التحقيق، وهم مكبلون ومعصوبو الأعين، ويتِمُّ حرمانُهم من النَّوم لساعات طويلة، وينتهي الأمر بخروج الأسرى جثثًا هامدة، وحجزهم في مقابر الأرقام، فقد أعلن في شهر مارس عن استشهاد ٢٧ معتقلًا من القطاع منذ السَّابع من أكتوبر خلال التَّحقيق معهم؛ إلا أنَّ التَّقديرات الفلسطينيَّة تفوقُ ذلك العدد، خاصَّة مع ارتفاع عدد المفقودين الفلسطينيِّين بعد انسحاب الجيش من بعض مناطق قطاع غزَّة، إضافة إلى العمال الغزيّين الَّذين جرى اعتقالهم بداية الحرب[٤].

---

(١) ورقة حقائق: مرجع سابق.

(٢) جريدة هآرتس زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/١٨ https://2u.pw/6s1pfjlg.

(٣) موقع إكس: https://2u.pw/SB3H6yJz.

(٤) الأسير المحرر: مرجع سابق .

يقول عمارة:" في سجن النقب كان معنا كبار السن ممن أعمارهم تزيد عن ٧٥ عامًا، والأطباء، والجرحى الَّذين تعرضوا لكسور متعددة جرَّاء التَّنكيل والتَّعذيب، والمرضى، والأطفال، وأخذوا منا ٣٠ أسيرًا بحجة أنهم يعملون في حكومة قطاع غزَّة(موظفي حماس)، على الرَّغم من أنهم موظفون مدنيون، فكل من كان يتقاضى راتبه من حركة حماس نقل إلى سجن آخر، وبعد التحقيق معهم عبر الفيديو كونفرنس، اعتبروهم مقاتلين غير شرعيِّين، بمجرد تسلُّم راتبهم من حكومة غزَّة"[١].

فمِنَ الشَّهادات الحيَّة الَّتي وردَتْ من المرصد الأورومتوسطي شهادة جهاد ياسين- وهو من العُمَّال الذين تم اعتقالهم – حيث ذكر أنَّه تعرَّض لظُروفِ اعتِقَالٍ وحشيَّة ومخيفة عبر التَّعذيب بالصَّعق الكهربائي، والضَّرب المبرّح وإبقائه مقيدًا، فضلًا عن رشِّ مواد غريبة على جسده، وأجساد معتقلين آخرين، ممَّا جعلهم عرضة للحشرات، وتركهم عراة في الطقس البارد".

أما العامل(ع. د) فيقول:" كنت أعمل في كفر قاسم، بعد أربعين يومًا من اندلاع الحرب، كان لدي قلق شديد على عائلتي، فتواصلت معهم عبر اتصال هاتفي، لأعلم باستشهاد أخي وأعمامي، وثاني يوم هجمت قوَّة من الجيش مع كلاب بوليسيَّة على مكان عملي، وتم اقتيادي تحت التعذيب البشع لمدَّة خمسين يومًا، خلعت فيها جميع أظافري، وسُرِقَ أجري الَّذي جمعته طيلة فترة عملي، ويبلغ ١٢ ألف دولار، ونقلت وعشر عمال آخرين إلى معسكر خيام، استشهد منهم اثنان، ولم نكن نقوى على الحركة من هول الضرب، ليتم حملنا وإدخالنا في الباصات، وتركنا عند معبر كرم أبو سالم"[٢].

أما محمَّد مهنَّا - من حي الكرامة- الَّذي اعتقل خلال محاولته النُّزوح إلى وسط قطاع غزَّة لمدَّة ٧٠ يومًا فقد ذكر شهادته فقال: " طلب الجنود مني التَّعرِّي بشكل كامل، مدة ثلاثة أيام كاملة، بصورة مهينة جدًّا، وقاموا بتفتيشي عبر الأجهزة الإلكترونيَّة، ومن ثمَّ اقتادُوني للتَّحقيق في رحلة عذاب، بعد سرقة حقيبتي، التي تضم صور فرحي، ومصاغًا ذهبيَّة لزوجتي، ومبلغًا ماليًّا، وخلالها تعرضتُ مع (٧٠) آخرين للضَّرب بالعِصِي والهراوات، مكبلين الأيدي، وعلى رأسنا أكياس، وتم نقلنا ٣٠ فردًا فوق بعض مكدَّسين في الجيب، وسط إطلاق نار كثيف، تمنَّيت شرب الماء، الَّذي وُزِّع علينا عبر أغطية الزُّجاجة، مع ثلاث حبات حمص لإبقاءنا على قيد الحياة "[٣].

يضيف مهنا" حُوِّلنا إلى جهاز المخابرات ليتم شبحنا، وزيادة الضرب على الركب، حيث لم أعد أقوى على الحركة، ويدي مكسورة، وكتفي، ثم وُضِعْنا داخل ثلاجات لم نكن نعرف هل نحن في وقت ليل أو نهار، ثم أدخلنا إلى الحموم (المكيّف السَّاخن)، بدرجة حرارة مرتفعة، لا يتم نفحه

(١) الواقع المر: زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/١٥م https://2u.pw/UbBFh9DJ .

(٢) أسير محرر (ع. د) مقابلة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٣م.

(٣) محمد مهنا أسير محرر، مقابلة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٤م.

سوى لالتقاط أنفاسنا، وإدخال الأكسجين لنا، وتَمُّ كيُّنا بالسَّجائر الَّتي مازالت آثارها ماثلة حتَّى الآن، حتى مع دخولي المشفى بعد خروجي من السِّجن"[١].

- الإهمال الطبي:

تتجاهل مصلحة السُّجون في اعتقالاتها الوضع الصحيَّ للأسرى، وتتغاضَى عن التزاماتها بتقديم الرِّعاية الصحيَّة لهم، إذ يعاني عدد كبير من الأسرى من إهمال طبيّ تمَّ مأسستُهُ داخل السُّجون، بحرمانهم من الرِّعاية الصحيَّة المرضى منهم والجرحى ممَّن أصيبُوا بجراحٍ ورضوض وكسور نتيجة الضَّرب أثناء الاعتقال أو التَّحقيق، وتحاول مصلحة السُّجون دائمًا استغلال الحاجة الطبيَّة للأسرى كورقة ضغط عليهم، ووسيلة للابتزاز[٢]، ويأتي الإهمال الطبي كسياسة عقابيَّة لردع الأسرى، وأقصى ما يمكن أن يحصلوا عليه أقراص الأكامول.

كمَا لا يتمُّ عرض النساء على أطباء مختصين، وتفتقر عيادات السُّجون إلى الطَّواقم الطبيَّة المتخصِّصة، والأجهزة اللَّازمة لإجراء الفحوصات الطبيَّة، وبعضها يفتقر إلى المعنى الحقيقي لكلمة العيادة الطبيَّة كعيادة سجن الرملة، الأمر الَّذي يُشكِّل جرائم طبيَّة مركبة زادت حدَّتُها بعد السَّابع من أكتوبر، ووصلت إلى رفض نقل الأسرى المرضى الَّذين هم في حالة حرجة إلى المستشفيات التَّابعة للسجون، أو الَّذين هم بحاجة لعمليَّات جراحيَّة عاجلة كانت مقرَّرة قبل السَّابع من أكتوبر تحت حجَّة إعلان حالة الطَّوارئ[٣].

وإمعانًا في تعذيب الأسرى الجرحى رفضَتْ إدارة مستشفى هداسا في مدينة القدس علاج أحد الأسرى الَّذين تمَّ اعتقالُهُم في الأسبوع الأوَّل للحرب، بحجَّة أنَّ علاجَهُ يسيء إلى المشاعر الوطنيَّة، وفي بيان صادرٍ عن المشفى أُعلِنَ عن عدم استقبال أيِّ مُقاومٍ شاركَ في السَّابع من أكتوبر، وفق قرار وزير الصِّحَّة الإسرائيلي موشيه أربيل، حيث منع المستشفيات العامَّة من استقبالهم، وعلاجهم فقط يكون في المرافق الصحيَّة التَّابعة للجيش، كمشفى سدي تيمان التَّابع لقوات الجيش ووزارة الصحة[٤].

وأسفرَتْ تلكَ السِّياسة عن ارتفاع عدد شهداء الحركة الأسيرة منذ عام ١٩٦٧م إلى نحو ٢٥٢ شهيدًا، فقد استُشهدَ منذ السَّابع من أكتوبر نحو١٨ أسيرًا معلنًا عنهم، آخرهم الأسير الطبيب عدنان البرش الَّذي استُشهِد بتاريخ ٢٠٢٤/٤/١٨م، جراء عمليات التَّعذيب الممنهجة، والإهمال

(١) محمد مهنا أسير محرر، مقابلة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٤م.

(٢) مؤسسة الضمير: مرجع سابق، ص٣٨.

(٣) أطباء لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص١٥.

(٤) جريدة هآرتس: زيارة الصفحة ٢٠٢٤/٥/١٤ https://2u.pw/pw2GuvCQ.

الطبِّي، وسياسة التَّجويع، بالإضافة إلى إخفاء هُويَّة شهداء أسرى قطاع غزَّة[١]، أي أنَّهم يتعرَّضون لعمليَّات إعدام وقتل عمد وممنهج أثناء التحقيق معهم.

وتشير ياسمين حمادة - زوجة الأسير الشَّهيد عدنان البرش- إلى أنَّه تمَّ اعتقال زوجها بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٧م من مشفى العودة أثناء تأديته لعمله مع أطباء آخرين - منهم مدير مشفى العودة الطبيب أحمد مهنا-، ومنذ لحظة اعتقاله حتَّى تمَّ إبلاغها باستشهاده - بتاريخ ٢٠٢٤/٤/١٨م في نادي الأسير الفلسطيني، وليس في الصَّليب الأحمر- لم تستطع الحصول على معلومة واحدة حول مكانه وظروف احتجازه، ونفت أن يكون الشهيد يعاني من أيِّ أمراض مزمنة، ولكنَّه أصيب ببعض الرُّضوض الطَّفيفة جراء إصابته قبل الأسر بشهر[٢].

ولقد ارتكبَتْ قوَّات الجيش سلسلة من الإعدامات الميدانيَّة بحقِّ المعتقلين خلال عمليَّة الاجتياح البرِّي لقطاع غزَّة، وهي استكمال لسلسلة الإعدامات الَّتي نُفِّذت في الضَّفَّة الغربيَّة على الحواجز الإسرائيليَّة خلال عمليَّات الاعتقال، ومع غياب عمل المؤسَّسات الحقوقيَّة هناك خشية باتت واضحة حول مصير معتقلي قطاع غزَّة الَّذين تعرَّضوا للإخفاء القسري من أن يكون مصيرهم الإعدام، فكلُّ ما أعلن عنه الاحتلال هو استشهاد نحو ٢٧ معتقلًا من قطاع غزة أثناء الاستجواب داخل معسكرات الإخفاء القسري التَّابعة للجيش، دون الكشف عن هُويَّاتهم أو حتَّى ظروف استشهادهم.

- الحرمان من الأكل:

حَرَمَتْ مصلحة السُّجون الأسرى من وجبات الطعام المناسبة، فكُلُّ ما قُدِّمَ للأسرى هو الطعام الرديء بكميَّات قليلة، ويخلو من اللُّحوم، وبعضها منتهي الصَّلاحية، أو غير مطهو جيدًا، ومنعت عنهم مصلحة السُّجون أيضًا المشروبات الساخنة، ويشير (ر.ل): " حرمنا الأكل، فكل ما قدم لنا نصف رغيف لكل يوم، وأكل فاسد لا طعم له، وغير مطبوخ جيدًا"[٣].

وفي سابقة خطيرة أغلق بن غفير مخبزي سجن نفحة والنقب لإجبار الأسرى على شراء الخبز من مخابز خارج السجن، وقال:" لقد أصابني الجنون عندما علمت بوجود المخابز داخل السِّجن، لا يمكن للأسرى أن يحصلوا على مثل هذا الامتياز، كيف يمكن لهؤلاء الحصول على خبز طازج كل يوم؟"[٤]

---

(١)(١) انظر جدول يوضح أسماء الأسرى الشهداء.

(٢) مقابلة مع أ. ياسمين حمادة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٨م.

(٣) مقابل مع الأسير المفرج عنه (ر. ل).

(٤) مؤسسة الضمير، مرجع سابق، ص٥.

كما قُلِّصَتْ ساعات استخدام المياه في الحمامات إلى ساعة واحدة، أي بما لا يتجاوز خمس دقائق لكلِّ أسير، دون مياه ساخنة في فصل الشتاء، بالإضافة إلى عدم تزويدهم بأيِّ أدوات للتنظيف، مما يعني المسَّ بنظافتهم الشَّخصية، وجعلهم عرضة للأمراض وانتشار الطُّفيليَّات والبكتيريا، وتمَّت أيضًا مصادرة الكتب، والصُّحف، وأدوات الكتابة، وجميع الأجهزة الكهربائيَّة الَّتي كانَتْ في زنازين بعد السَّابع من أكتوبر"[١].

كل ذلك بلا شك يؤثر في صحَّة الأسرى الجسديَّة والنفسيَّة، ويجعل بعضهم في حالة قلق، واكتئاب، وضغط نفسي شديد، على الرَّغم من إدراكهم أنَّ ما تمارسه مصلحة السجون ليس سوى عمل انتقامي مخالف لمبادئ حقوق الإنسان، وتحديدًا للمادة (٢٢) من قواعد نيلسون مانديلا، وهي " توفر إدارة السُّجون لكلِّ سجين في السَّاعات المعتادة وجبة طعام ذات قيمة غذائيَّة كافية للحفاظ على صحَّته وقواه، وجيدة النَّوعية وحسنة الإعداد والتقديم"[٢].

- المكانة القانونيَّة للأسرى:

طالت عمليَّة الاعتقال جميع فئات الشعب الفلسطينيّ؛ إلا أنَّ دولة الاحتلال لم تقم بواجبها تجاه الأسرى، فلم تقم بمعاملتهم معاملة قانونيَّة على أنهم أسرى حرب مدعيَّة عدم وجود دولة ذات طرف في الصراع يتبع لها الأسرى، فاتِّفاقيَّة جنيف الثَّالثة المتعلقة بوضع الأسرى في الحرب تضمُّ الدُّول فقط، وفلسطين لم تصنَّف دولة إلا بعد انضمامها لاتفاقية عام ٢٠١٤م[٣]، أي أنَّه لم يعد هناك ما يجعل دولة الاحتلال لا تتعامل معهم كأسرى حرب، ولا قيمة قانونيَّة للحجَّة الإسرائيلية بموجب الاتفاقيَّة، الَّتي تنطبق موادها على الفلسطينيِّين الَّذين وقعُوا في الأسر بفعل مقاومتهم للاحتلال.

وما زالت مصلحة السُّجون تتعامل مع الأسرى كمقاتلين غير شرعيِّين، أو أنَّهم مجرَّد سجناء أمنيِّين" سياسيِّين" - وهو ما يخالف قواعد القانون الدَّولي الإنساني، وما تضمَّنته اتِّفاقيَّة جنيف من المناداة بحماية الأسرى - فترفض مصلحة السُّجون تطبيق صفة أسرى الحرب على المقاتلين الفلسطينيِّين، وأفراد حركات المقاومة الفلسطينية [٤]، وسواء كانوا أسرى حرب تنطبق عليه اتِّفاقيَّات جنيف الثالثة ١٩٤٩م، أو أنَّهم معتقلون تنطبق عليهم بنود اتِّفاقيَّة جنيف الرَّابعة بشأن حماية المدنيِّين؛ لكن لكونهم أفراد مقاومة ليسوا تابعين لدولة تتمتع بالأركان الثلاثة التي يتطلبها القانون الدولي العام، من الإقليم والشَّعب والسِّيادة، فأفراد المقاومة لا يتمتعون بصفة المقاتل التَّابع لجيش نظامي"[٥].

---

(١) أطباء لحقوق الإنسان: مرجع سابق، ص١٤.

(٢) مؤسسة الضمير: مرجع سابق، ص٩.

(٣) داود، محمد: مرجع سابق، ص١٠٥.

(٤) داود، محمد: مرجع سابق، ص١٢٤.

(٥) اتفاقية جنيف الثالثة https://2u.pw/98lUcl.

ونصَّتِ المادة الثالثة عشرة من اتِّفاقيَّة جنيف الثالثة على"معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانيَّة في جميع الأوقات، ويحظر أن تقترف الدَّولة الحاجزة أيَّ فعل أو إهمال غير مشروع يُسبِّبُ موت أسير في عهدتها، ولا يجوز تعريض أيِّ أسير حربٍ للتَّشويه البدني، ويجبُ حماية أسرى الحرب في جميع الأوقات، على الأخص ضد أعمال العنف والتهديد، ويحظر تدابير الاقتصاص من أسرى الحرب"[١].

يعارض احتجاز المقاتلين الأسس الَّتي تقومُ عليها المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة، وفق ما جاء في اتفاقيَّة جنيف الثَّالثة، فمن اختصاص تلك المحكمة تعقُّب مجرمي الحرب بالسَّجن، الأمر الَّذي لا يمكن للمحكمة تجاهله، خاصَّة مع ما ترتكبه دولة الاحتلال من تعذيب وتنكيل للأسرى منذ اللَّحظات الأولى لاعتقالهم، فالمادة السَّابعة من اتِّفاقية روما لعام ١٩٩٨م الخاصَّة بتشكيل المحكمة الجنائيَّة الدولية، تعتبر الإخفاء القسريَّ يُشكِّلُ جريمة ضدَّ الإنسانية[٢].

كما تنتهك إسرائيل الاتِّفاقيَّة الدَّوليَّة الَّتي تدعو إلى حماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري لعام ٢٠١٠م، وفق المادة الأولى من الاتِّفاقيَّة، وهي " لا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء القسري، ولا يجوز التذرُّع بأيِّ ظرف استثنائي كان، سواء تعلَّق بحالة حرب، أو التَّهديد باندلاع حرب، أو انعدام الاستقرار السِّياسي، أو بأيِّ حالة استثنائيَّة أخرى لتبرير الاختفاء القسري"[٣]، وتخالف أيضًا المادة رقم(١١٧) من مبادئ الصَّليب الأحمر الدولي:" يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محليَّة لنقل الجرحى، والمرضى، والعجزة، والمسنِّين، والأطفال، والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوَّقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبيَّة والمهمات الطبيَّة"[٤].

إنَّ عدم متابعة المنظمات الدَّولية والحقوقيَّة لأوضاع الأسرى والمعتقلين من قطاع غزة تفاقم من سوء أحوالهم، ثُمَّ إنَّ عدم تحمُّل اللَّجنة الدَّولية للصليب الأحمر لمسؤوليَّتها بحماية الأسرى زاد من أوضاعهم سوءًا لعدم اتِّخاذهم أيَّ مواقف علنيَّة منددِّة بالانتهاكات الإسرائيليَّة بحق الأسرى، على الرَّغم من علم تلك المنظَّمات الدَّوليَّة والأمميَّة بحالات التَّعذيب وسوء المعاملة الَّتي يتعرَّض لها الأسرى بشكل مضاعفٍ منذ السَّابع من أكتوبر، حتَّى مع عرض قوات الجيش الإسرائيلي لصور الأسرى عراة، مكبَّلين ومقيَّدين على الإعلام والمحطَّات الفضائيَّة ومواقع التَّواصُل الاجتماعي، بصورة تحطُّ من كرامتهم الإنسانيَّة، وتخالفُ القانونَ الدَّولي الإنساني لأسير الحرب.

(١) اتفاقية جنيف الثالثة https://2u.pw/98lUcl.

(٢) علتم، شريف: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إنماء وتطوير قواعد القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، ص٧٤.

(٣) اتفاقية الإخفاء القسري https://2u.pw/L2yg2GK.

(٤) عتلم، شريف: مرجع سابق، ص٨٥.

خاتمة

إنَّ ما يتعرَّض له الأسرى يعكسُ خطورة الأوضاع الَّتي يواجهها الأسرى وعائلاتهم، حيث تمَّ حرمانُهُم من حقوقهم الأساسيَّة، ومن حقِّ الزِّيارة والرِّعاية الصِّحيَّة بالحصول على العلاج والمتابعة، أو الاتِّصال بالعالم الخارجي، وإجراء محاكمة عادلة لهم، وطي ملف الاعتقال الإداري والإخفاء القسري.

وجاء تصاعُدُ حملات الاعتقال الممنهجة كمحاولة مستمرَّة من دولة الاحتلال لتقويض الحالة النضاليَّة الفلسطينية، والقضاء على الغليان الشعبي من الممارسات الإسرائيليَّة الَّتي ترتكبها حكومة الاحتلال، وقطعان المستوطنين في المدن والقرى الفلسطينيَّة لتشكل الهجمة الإسرائيليَّة امتدادًا لمنظومة الفصل العنصريّ الإسرائيليّ والإبادة الجماعيَّة.

وعليه فتوصي الورقة بالآتي:

- ضرورة التَّأكُّد من أنَّ ظروف الاحتجاز تتوافق بشكل دقيق مع الأعراف والمعايير الدَّوليَّة، وضرورة وقف كافة الممارسات التي ترقي إلى مستوى التعذيب أو غيره من أشكال الإساءة بحق المعتقلين الفلسطينيّين.

- ضرورة سعي دولة فلسطين من خلال لجانها الحقوقيَّة والقانونيَّة إلى توثيق الجرائم الدَّوليَّة التي يرتكبها الاحتلال، والعمل على تحريكها أمام المحافل الدَّوليَّة، وخصوصًا لدى المحكمة الجنائية الدَّوليَّة، والمحاكم الوطنيَّة الَّتي تسمح قوانينها بذلك.

- ضرورة قيام المنظمات الدَّوليَّة بدورها إزاء الأسرى الفلسطينيّين، وفي مقدمتها اللجنة الدَّوليَّة للصليب الأحمر، والحرص على متابعة أوضاع الأسرى، والوقوف عن كثب على مسؤوليَّتها في زيارتهم وتوفير المحامين لهم، وحثّ إسرائيل على فتح سجونها للجنة الصَّليب الأحمر الدَّولي.

- وجوب التَّدخُّل العاجل من المؤسَّسات الدَّوليَّة والحقوقيَّة لإنهاء جريمة الإخفاء القسري لأسرى قطاع غزة، وما يتعرضون له من التَّنكيل والتَّعذيب والحرمان من زيارة محاميهم.

- تبنِّي إستراتيجيَّة فلسطينيَّة محليَّة من جميع التَّنظيمات الفلسطينيَّة للتنسيق مع الجهات الحكوميَّة وغير الحكوميَّة من مؤسَّسات المجتمع المدني، وتشكيل حاضنة شعبيَّة، ومؤسَّساتية لرعاية الأسرى، وعائلاتهم تقديرًا لهم على ما قدَّموه وبذلوه في سبيل القضيَّة الفلسطينيَّة.

- مطالبة الجهات الأمميَّة بإجراء تحقيق دولي شامل حول الاعتداءات الَّتي يتعرَّض لها الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

- اللُّجوء لمحكمة الجنايات الدوليَّة، إذ إنَّ ما تمارسه دولة الاحتلال بحقِّ الأسرى يُعدُّ جريمةً يعاقِبُ عليها القانون الدولي كونها تُمثِّلُ جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانيَّة، وتخالفُ اتِّفاقيَّات جنيف الأربع عام ١٩٤٩م.

- مطالبة مجلس حقوق الإنسان التَّابع للأمم المتحدة بعقد جلسة خاصَّة لمناقشة ما يجري في سجون دولة الاحتلال، وحثها على اتِّخاذ التَّدابير والإجراءات المناسبة لوقف الانتهاكات الإسرائيليَّة.

- البعد عن الموسميَّة في التَّعامل مع قضيَّة الأسرى كونها قضيَّة حيَّة، ولها أولويَّة خاصَّة بمنح الحريَّة لجميع الأسرى والأسيرات.